البرجوازية التجارية في الضفة الغربية تتصاعد بتصاعد نشاط حركة المقاومة . لقد كان لبروز دور المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت ،على الصعيدين السياسي والعسكري ، اكبر الاثر في بلورة حركة شعبية مناهضة للاحتلال الاسرائيلي ، اتخذت الى جانب الكفاح المسلح شكل التظاهرات والاضطرابات وكان طبيعيا في مثل تلك الظروف ان يتضاءل دور الزعامات الفلسطينية التقليدية ، محليا داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ولدى الاوساط الاسرائيلية المحتلة . غير ان سلسلة الهجمات العسكرية التي شنها النظام الاردني ضد حركة المقاومة في الفترة من ايلول ١٩٧٠ وحتى تموز ١٩٧١ خلقت وضعا سياسيا جديدا على جانبي نهر الاردن .

ويصل المؤلف الى القول : ان الثمار التي اراد النظام الاردني قطفها من وراء سياسة الجسور المفتوحة لم تأت اكلها الا بعد ضرب حركة المقاومة في الضفة الشرقية . فقد جاءت نتائج هذه السياسة متطابقة مع الاهداف الاسرائيلية الكامنة وراء تبني اسرائيل هي الاخرى لسياسة الجسور المفتوحة . فلم يعد التنافس الاردني — الاسرائيلي قائما خلال هذه الفترة على مسرح اثبات الوجود في الضفة الغربية او قطاع غزة بعد ان طرح الملك حسين في اذار ١٩٧٢ مشروع « المملكة العربية المتحدة » الذي جاء نسخة منقحة من مشروع ييجال آلون نائب رئيسة الوزارة الإسرائيلية آنذاك .

لكن المؤلف لم يناقش مسألة اعلان « الاتحاد الوطني الاردني » والذي كان يهدف الى اعادة الثقة بالنظام الاردني بعد مجزرة ايلول وهو بمثابة حزب النظام المعلن ، ووضعت على قمة هذا الاتحاد عناصر فلسطينية عرفت وما زالت من خدم النظام : مصطفى دودين وعدنان ابو عوده وجمعة حماد ، بالاضافة الى اجراء انتخابات صورية استخدمت فيها الرشاوي وضغط النظام نفسه وهي محاولة لخلق « قيادة فلسطينية » بديلة للوجوه التقليدية الفلسطينية في الضفة الغربية التي اهترأت ، هذه القيادة الجديدة هي التي جاءت لتبارك مشروع المملكة العربية المتحدة ، ولاحقا بذلك غيرت الحكومة الاردنية اسم « الاتحاد الوطني الاردني » الى « الاتحاد الوطني العربي » مما يبين ان هذا الاتحاد خطط له ان يكون قائد مرحلة تطبيق مشروع المملكة العربية المتحدة في حالة اية تسوية . لم يناقش المؤلف هذه المسألة رغم انها في تحليلها الاخير تصب في صميم تطبيق سياسة الجسور المفتوحة .

ويناقش المؤلف اجراء الحكومة الاردنية وهو فرض ضريبة على منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الجسور المفتوحة بمقدار ١٢٪ من قيمة هذه المنتوجات في اواخر عام ١٩٧٢ فيتعرض للسياق التاريخي الذي جاءت فيه هذه الخطوة وهي الحقائق السياسية التي يسعى النظام لخلقها في اطار مشروع « المملكة العربية المتحدة » وثانيا الحقائق الاقتصادية التي ترتبت على سياسة فتح الجسور مع المناطق المحتلة .

والمؤلف يرى ان المدلول السياسي لضريبة الـ ١٢٪ على منتوجات المناطق المحتلة المصدرة الى الاردن هو انه انطلاقا من تمسك النظام باستمرار سيادته على الضفة الغربية بعد احتلالها في حزيران ١٩٦٧ ، ظل يعتبر المنتوجات والبضائع المتجهة شرقا وغربا عبر الجسور المفتوحة على نهر الاردن عملية تتم ضمن اطار السوق الاردنية الواحدة ، مما لم يستدع معه الامر فرض ضرائب ورسوم جمركية على حركة هذه المنتوجات . ولهذا فان اقدام السلطات الاردنية على فرض ضريبة على وارداتها من الضفة الغربية في اواخر العام ١٩٧٢ لا يمكن ان يكون ، في ضوء التحليل الذي اورده المؤلف ، الا خطوة على طريق خلق اساس مادي جديد للعلاقة المستقبلية بين « اقليمي المملكة العربية المتحدة » . وهذا الامر ينسجم تماما مع بعض الاتجاهات في الحكم الاردني ، الداعية الى تحمل التزامات ليس لها صفة الخصوصية تجاه الضفة الغربية والقضية الفلسطينية عموما والتعاطي معها على اساس الالتزامات العربية الاخرى .

وقد أشار المؤلف الى ردود فعل برجوازية الضفة الغربية تجاه القرار واشار الى ان الحكومة الاردنية ارادت ان تمتحن موقف البرجوازية الفلسطينية في المناطق المحتلة من القرار وكان يجب ان يشبع هذه النقطة شرحا تفصيليا افضل فقرار ضريبة الـ ١٢٪ جاء بعد مجازر ايلول ١٩٧٠ وجرش ١٩٧١ كما اشار المؤلف وهذا يعني بالتالي